

٣٨٦- عن: أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: إن الله حرم الخمر وثنمها وحرم الميتة وثنمها، وحرم الخنزير وثنمته. رواه أبو داود وغيره (الترغيب للمندري ص ٤١٣) وهو حسن على قاعدته المذكورة في مقدمة الترغيب.

٣٨٧- عن: المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

المسلمين وثيابهم، إلا أن يكونوا من قوم لا يتحاشون النجاسات، أو كان من عاداتهم استعمال الأبوال في طهورهم، فإن استعمال ثيابهم غير جائز إلا أن يعلم أنها لم يصبها شيء من النجاسة، انتهى من عون المعبود (٣: ٤٢٨).

وقال الشعراني في رحمة الأمة^(١): أجمع الأئمة على نجاسة الخمر إلا ما حكى عن داود أنه قال بطهارتها مع تحريمها (ص ٤) قلت: ولا عبرة بقول داود الظاهري وأتباعه لكونهم محجوجين بإجماع من قبلهم، وأيضا قال السيوطي وغيره (كالنووي وإمام الحرمين): إن الإجماع لا ينخرق بخلافهم، ومذهبهم مردود بالكتاب والسنة الناطقين بجواز الاستنباط وأعمال الفكر في كتاب الله وسنة رسوله، كذا في تذكرة الراشد للمحدث اللكنوي (ص ٢٧٩).

قلت: والإجماع إحدى الحجج الشرعية كما تقرر في الأصول، وأيده ذلك الحديث الذي رويناه في المتن بطريق أبي داود وهو صريح في نجاسة الخمر كما قررناه آنفا فاندحض قول أمير البوفال في الروضة الندية: "إن تحريم الخمر - والخمر الذي دلت عليه النصوص - لا يلزم منه نجاستها، بل لا بد دليل آخر عليه وإلا بقيا على الأصول المتفق عليها من الطهارة" (١: ١٤) وهو وأتباعه من الطائفة المدعية العمل بالحديث، وإن زعموا خلع ريقة التقليد عن أعناقهم ولكنهم في الأصل مقلدون لداود الظاهري، يحيون أقواله الميتة.

قوله: "عن أبي هريرة وعن المغيرة بن شعبة إلخ" قلت: فيه حرمة بيع الخمر

(١) هذا تسامح من المؤلف، لأن كتاب "رحمة الأمة في اختلاف الأئمة" ليس للشيخ الشعراني، وإنما هو للعلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي الشافعي، ولعل الوهم إنما نشأ من جهة أنه مطبوع بهامش الميزان الكبرى للشعراني، والله أعلم.